توثيق مقتل 118 مدنيا في سوريا أحدهم من الكوادر الطبية في أيلول 2019

سجلنا مجزرتين و22 شخصا قتلوا بسبب التعذيب

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 1 تشرين الأول 2019

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

المحتوى:

أولاً: مقدمة ومنهجية

ثانياً: حصيلة الضحايا المدنيين في أيلول

ثالثاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني في أيلول

رابعاً: حصيلة أبرز المجازر التي سجَّلناها في أيلول

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة ومنهجية:

تُعتبر عملية تسجيل الضحايا الذين يقتلون في سوريا من أبرز مهام الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ آذار 2011 حتى الآن؛ ذلك أنَّ القتل هو أعظم أنماط الانتهاكات، ولأنَّ الشعب السوري يتأثر بها على النحو الأكبر، ففقدان الأب أو الأم أو الأخ أو الصديق ونحو ذلك يُشكِّل صدمة مرعبة وفقدان لا يُمكن تعويضه، وبشكل خاص بعد أن أصبح نمط القتل واسعاً ومنهجياً من قبل قوات النظام السوري والميليشيات المقاتلة معه بشكل أساسي، عبر استخدام الدبابات والمدفعية ثم الطيران الحربي وإلقاء البراميل المتفجرة وصواريخ سكود، والأسلحة الكيميائية، والأمر الذي زاد من أهمية وتعقيد عملية توثيق الضحايا الذين يقتلون في سوريا هو دخول أطراف عدة في النِّزاع السوري، وقد قامت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ عام 2011 ببناء برامج إلكترونية معقدة من أجل أرشفة وتصنيف بيانات الضحايا، الذين يقوم فريق العمل بجمع بياناتهم والتَّحقق منها؛ الأمر الذي مكَّننا بالتالي من توزيع الضحايا بحسب الجنس والمكان الذي قتلت فيه الضحية، والمحافظة التي ينتمي إليها، والجهة التي قامت بعملية القتل، وعقد مقارنات بين هذه الجهات، والتَّعرف على المحافظات التي خسرت النسبة الأعظم من أبنائها.

وقد ارتأينا منذ عام 2011 أن نُسلط الضوء على حصيلة القتلى من النساء والأطفال أيضاً؛ نظراً لحساسية هذه الفئات في المجتمع ولكونها تعطي مؤشراً عن نسبة استهداف المدنيين، وقُمنا لاحقاً بإضافة فئات أخرى لها دور أساسي في الحراك الشعبي، ولاحقاً في النزاع المسلح مثل الكوادر الإعلامية والطبية والإغاثية وكوادر الدفاع المدني.

ونظراً لأهمية وحساسية انتهاك قتل مواطن سوري، فإنَّ الشبكة السورية لحقوق الإنسان لم تتوقف منذ قرابة ثماني سنوات عن إصدار حصيلة يومية للضحايا، وتُصدر تقريراً شهرياً يرصد حصيلة الضحايا الذين فقدتهم سوريا في كل شهر، وكذلك تقريراً سنوياً، إضافةً إلى عشرات التَّقارير التي توثق المجازر التي ارتكبت على الأرض السورية.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الأمم المتحدة اعتمدت في جميع إحصائياتها الصَّادرة عنها في تحليل ضحايا النِّزاع، على الشبكة السورية لحقوق الإنسان كأحد أبرز المصادر، إضافة إلى اعتماد الشبكة السورية لحقوق الإنسان لدى عدد واسع من وكالات الأنباء العربية والعالمية، والعديد من المنظمات الحقوقية الدولية.

منهجية:

يرصد هذا التَّقرير حصيلة الضحايا الذين وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتلهم على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا في أيلول 2019، ويُسلِّط الضوء بشكل خاص على الضحايا، الذين قضوا بسبب التعذيب، والكوادر الإعلامية والطبية، كما يُركِّز على المجازر، التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسة طيلة الشهر المنصرم، وتمكَّن فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان من توثيقها، وهنا نُشير إلى أننا نُطلق وصفَ مجزرة على الهجوم الذي تسبَّب في مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص مسالمين دفعة واحدة، كما يتضمَّن التَّقرير استعراضاً لأبرز الحوادث، وأخيراً فإنَّنا نحتفظ بتفاصيل الحوادث الكاملة في قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

يوزِّع التقرير حصيلة الضحايا بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة في النزاع السوري، وهذا يحتاج في بعض الأحيان لمزيد من الوقت والتَّحقيق وخاصة في حال الهجمات المشتركة، وعندما لم نتمكن في بعض الأحيان من إسناد مسؤولية هجمات بعينها إلى جهة محددة، كما حصل في الهجمات الجوية التي تُنفذها الطائرات الحربية السورية أو الروسية، أو الهجمات السورية الإيرانية أو قوات سوريا الديمقراطية وقوات التَّحالف الدولي، فإننا نُشير في تلك الحالة إلى أنَّ هذا الهجوم هو مسؤولية مشتركة من حلف إلى أن يتم ترجيح مسؤولية أحد الجهتين عن الهجوم، أو يثبت لدينا أنَّ الهجوم فعلاً كان مشتركاً عبر تنسيق الجهتين معاً فيما بينهما.

أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا هي:

- قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية).
- القوات الروسية.
- التنظيمات الإسلامية المتشددة.
- فصائل المعارضة المسلحة.

- قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي).
- قوات التحالف الدولي.
- جهات أخرى.

وبحسب قاعدة بيانات الشبكة السورية لحقوق الإنسان فإننا نستطيع توزيع الضحايا بحسب المحافظة التي قتلوا فيها، وبحسب المحافظة التي ينتمون إليها أيضاً، ويوزّع هذا التقرير حصيلة الضحايا تبعاً للمكان الذي قتلوا فيه وليس تبعاً للمحافظة التي ينتمون إليها.

فيما يتعلق بالضحايا المسلحين فهي قسمان رئيسان:

– الضحايا من المعارضة المسلحة: تواجهنا صعوبات إضافية لأن أعداداً كبيرة تُقتل على جبهات القتال وليس داخل المدن، ولا نتمكَّن من الحصول على تفاصيل من اسم وصورة وغير ذلك، وبسبب تكتُّم قوات في المعارضة المسلحة في بعض الأحيان لأسباب أمنية أو غير ذلك، وبالتالي فإنَّ ما يتم تسجيله هو أقل بكثير مما هو عليه الحال.

– الضحايا من قوات النظام السوري أو التَّنظيمات الإسلامية المتشددة أو قوات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي: يكاد يكون من شبه المستحيل الوصول إلى معلومات عن هذا النوع من الضحايا ونسبة الخطأ مرتفعة جداً، لعدم وجود منهجية في توثيق مثل هذا النوع؛ لأنَّ هذه الأطراف لا تنشر أو تُصرّح أو تُسجِّل ضحاياها، ومن وجهة نظرنا تدخلُ الإحصاءات الصادرة عن بعض الجهات لهذا النوع من الضحايا في خانة الإحصاءات الوهمية التي لا يوجد لها داتا حقيقية.

في هذا التقرير نقوم بتسجيل حصيلة الضحايا المدنيين فقط –باستثناء حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب التي تشمل المدنيين والمسلحين–، الذين تمكنَّا في الشهر المنصرم من توثيق مقتلهم، بعض الضحايا قد يكونون قد قتلوا قبل أشهر أو ربما سنوات عدة، كما في بعض حالات الوفيات بسبب التعذيب، لكنَّنا لم نتمكن من توثيق ذلك في وقتها، وبالتالي فإننا ندرجُ تاريخين، التاريخ الذي تمكنَّا فيه من توثيق حادثة القتل، والتاريخ الذي نعتقد أنَّ الحادثة قد وقعت فيه. نرجو الاطلاع على المنهجية المتَّبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا

[1] "منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان"، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <<http://sn4hr.org/public_html/wp-content/pdf/arabic/SNHR_Methodology.pdf>>

يعتمد هذا التقرير على عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا منذ عام 2011 حتى الآن، يقوم فريقنا عندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك بمحاولات متعددة لمتابعة ما ورَدَ في هذا الخبر ومحاولة التَّحقق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث في أسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة حوادث الانتهاكات، وأيضاً نتيجة محدودية الإمكانات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدرَ الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية مَنْ شاهَدَ أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائط الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعاينت جثث الضحايا وحدَّدت سبب الوفاة. كما تُتيح الشبكة السورية لحقوق الإنسان نموذجاً خاصاً يمكن ملؤه باسم ومعلومات الضحية ليتابع قسم توثيق الضحايا هذه المعلومات ويتأكد من صحتها ومن ثم إدراجها ضمن قاعدة البيانات.

حلَّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوَّرة والصّور التي وثَّقها فريقنا أو التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، وتتضمَّن تلك الصور والفيديوهات على سبيل المثال: مواقع الهجمات، جثث الضحايا، والمصابين، كما يمكن أن تعود هذه الصور لضحايا بسبب التعذيب، وضحايا من الكوادر الطبية والإعلامية، الذين قضوا في هجمات شنَّتها أطراف النِّزاع. ونحتفظ بنسخٍ من جميع المقاطع المصوّرة والصوَّر، التي وردت في تلك التقارير والتي يستعرضها هذا التقرير أيضاً ضمن قاعدة بيانات إلكترونية سرية، ونسخٍ احتياطية على أقراصٍ صلبة، ونحرص دائماً على حفظ جميع هذه البيانات مع المصدر الخاص بها وبالرغم من ذلك لا ندَّعي أننا قُمنا بتوثيق الحالات كافة، وذلك في ظلِّ الحظر والملاحقة من قبل قوات النظام السوري وبعض المجموعات المسلحة الأخرى.

جميع الهجمات الواردة في هذا التقرير، التي ارتكبتها أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا استهدفت مناطق مدنية ولم نوثِّق أي وجود عسكري أو مخازن أسلحة في أثناء الهجمات أو حتى قبلها، ولم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات المعتدية للمدنيين قُبيل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

يتفاوت كمُّ ونوعية الأدلة بين حادثة وأخرى، ونظراً لكثرة ما وردَ سابقاً من تحديات، فكثير من الحوادث يتغيَّر توصيفها القانوني؛ نظراً لحصولنا على أدلة أو قرائن جديدة لم تكن بحوزتنا عندما قمنا بنشرها في التَّقرير، حيث نقوم بإضافة تلك الأدلة والقرائن إلى أرشيف قاعدة البيانات، ومن ناحية أخرى، فكثير من الحوادث قد لا يكون فيها انتهاك للقانون الدولي الإنساني، لكنَّها تضمَّنت أضراراً جانبية، فنحن نقوم بتسجيلها وأرشفتها من أجل معرفة ما حدث تاريخياً، وحفاظاً عليها كسجلٍ وطني، لكننا لا نصفُها بأنَّها ترقى إلى جرائم.

ما وردَ في هذا التقرير يُمثِّل الحدَّ الأدنى الذي تمكنَّا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنَّفسية.

ثانياً: حصيلة الضحايا المدنيين في أيلول:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول مقتل 118 مدنياً بينهم 18 طفلاً و12 سيدة (أنثى بالغة) وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا المدنيين 2682 مدنياً قتلوا على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى تشرين الأول من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا المدنيين الذين قتلوا على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 على النحو التالي:

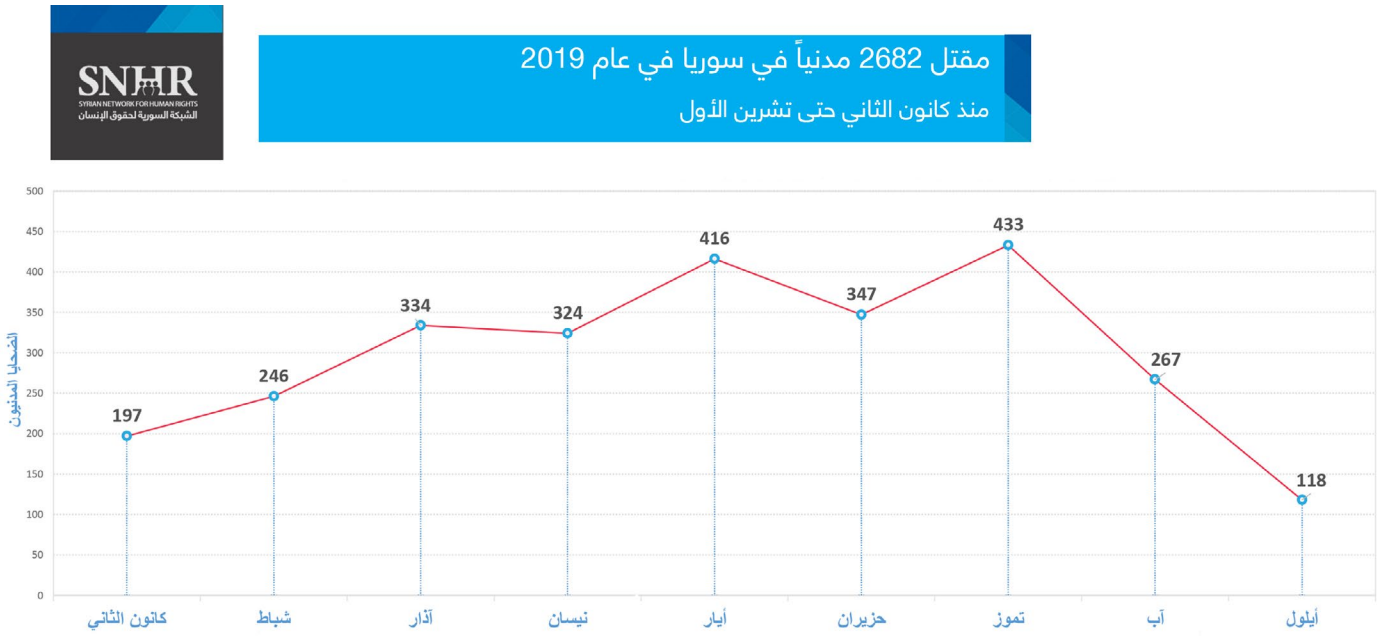

يظهر المخطط البياني السابق أنَّ حصيلة الضحايا المدنيين في شهر أيلول هي الأقل في هذا العام، ذلك إثر خضوع منطقة خفض التصعيد الرابعة لاتفاق وقف إطلاق نار منذ 31/ آب المنصرم، ونزوح معظم المدنيين من المناطق التي بقيت عرضة لهجمات أرضية خلال أيلول.

تتوزع حصيلة القتلى الذين وثقناهم في أيلول بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

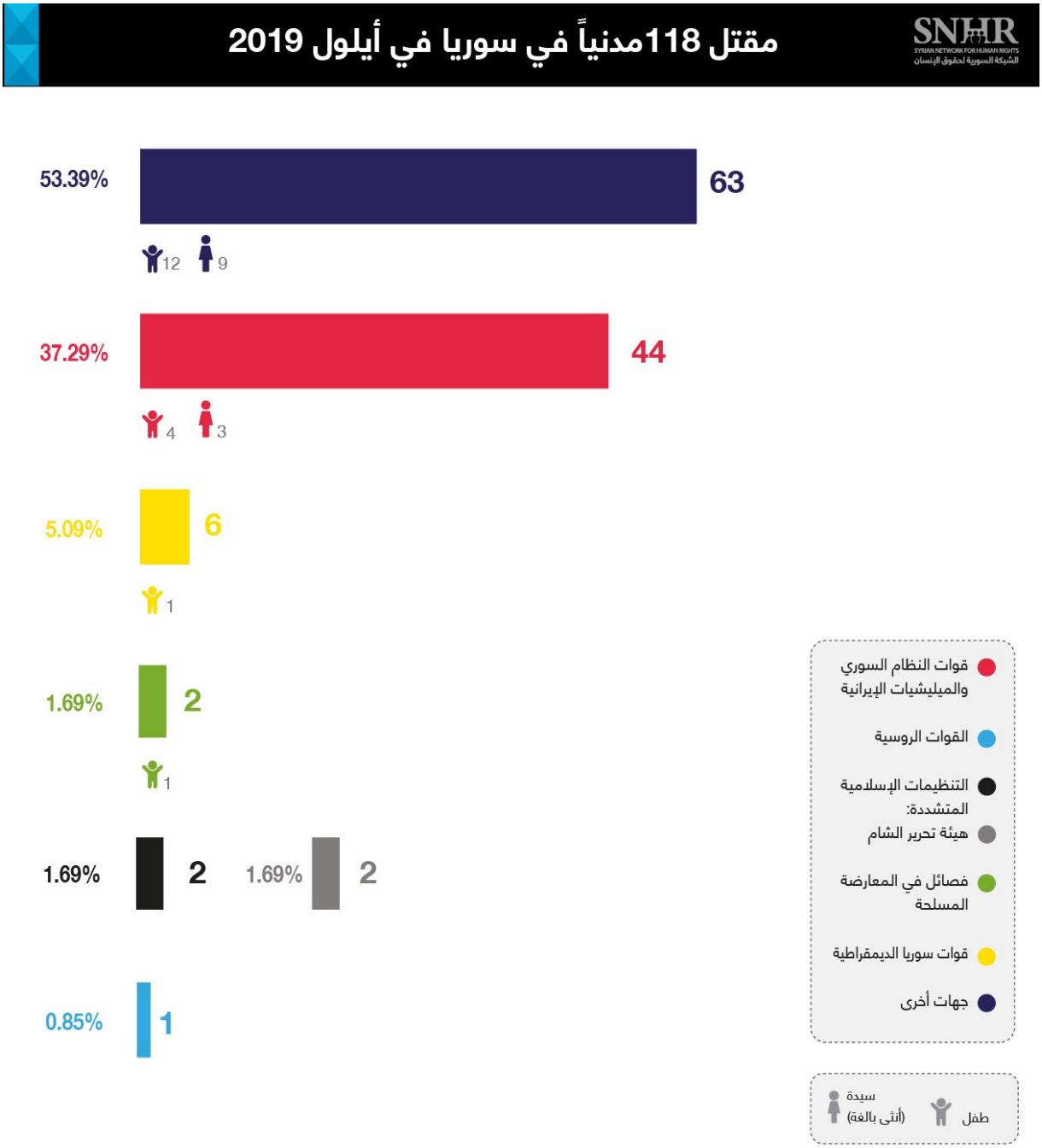

– قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الشيعية الأجنبية):

وثَّقنا مقتل 44 مدنياً على يد قوات النظام السوري بينهم 4 أطفال، و3 سيدات (أنثى بالغة)

– القوات الروسية:

وثَّقنا مقتل 1 مدنياً على يد القوات الروسية

– التنظيمات الإسلامية المتشددة: قتلت 2 مدنياً ، جميعهم على يد هيئة تحرير الشام (تحالف بين تنظيم جبهة فتح الشام وعدد من فصائل في المعارضة المسلحة).

– فصائل في المعارضة المسلحة:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 2 مدنياً، بينهم 1 طفلاً.

– قوات سوريا الديمقراطية ذات القيادة الكردية (حزب الاتحاد الديمقراطي):

سجلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 6 مدنياً بينهم 1 طفلاً.

– جهات أخرى:

سجَّلنا مقتل 63 مدنياً، بينهم 12 طفلاً، و9 سيدات من قبل جهات أخرى. تشمل ضحايا هذه الجهات ضحايا التفجيرات التي لم نحدِّد مرتكبيها، مصادر نيران مجهولة، ألغام مجهولة المصدر، الغرق، إضافة إلى ضحايا النيران وحوادث القصف العشوائي للقوات التركية البرية والجوية، والضحايا بنيران القوات الأردنية واللبنانية.

توزعت حصيلة الضحايا المدنيين في أيلول 2019 على يد الأطراف الرئيسة الفاعلة بحسب المحافظات السورية على النحو التالي:

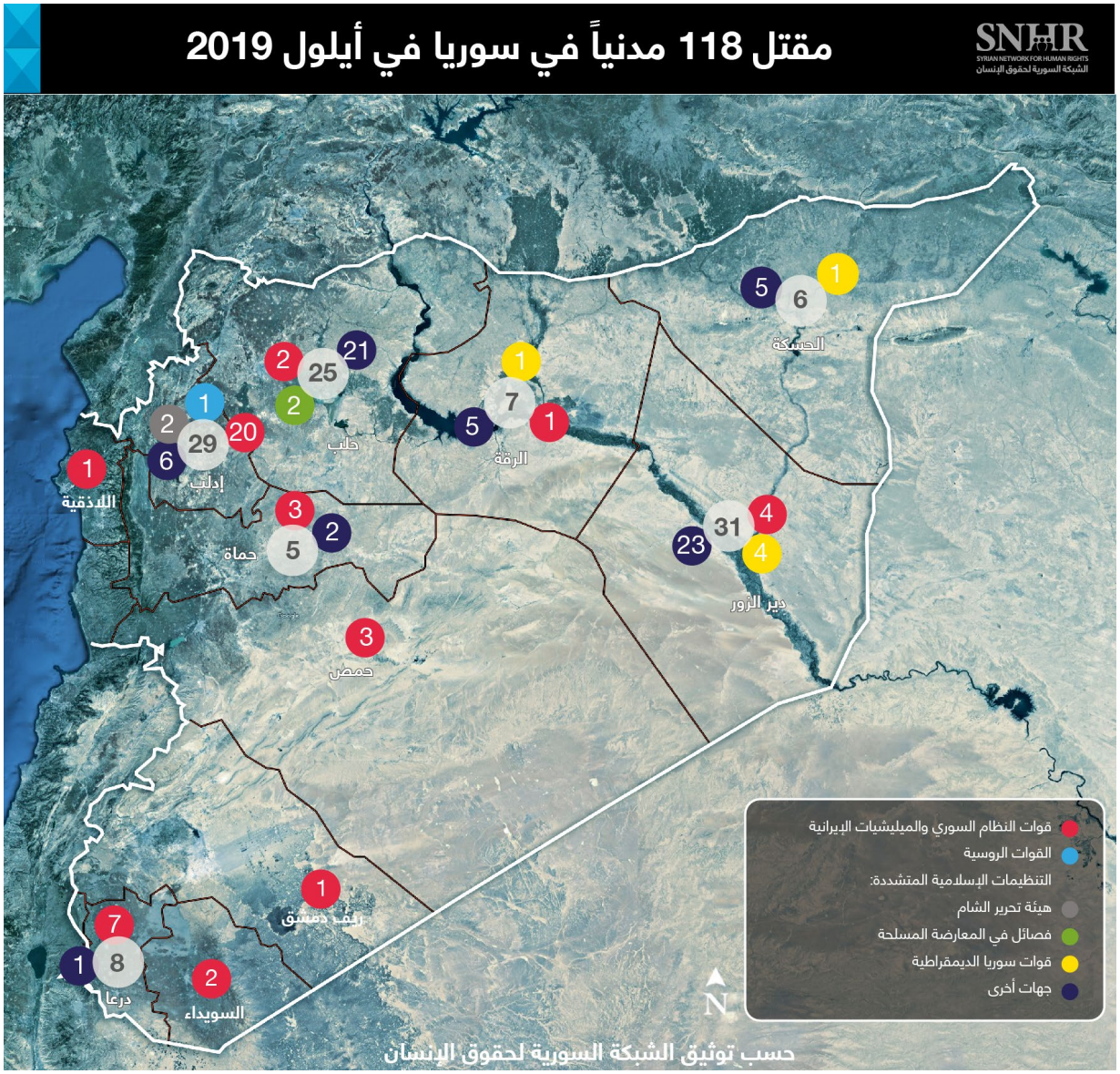

تظهر الخريطة أن حصيلة الضحايا المدنيين في محافظة إدلب على يد قوات النظام السوري هي الأعلى، تلتها محافظة درعا.

ثالثاً: حصيلة ضحايا التعذيب والكوادر الطبية والإعلامية والدفاع المدني في أيلول:

ألف: حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول مقتل 22 شخصاً بسبب التعذيب، بينهم 2 مسلحاً، وبذلك أصبحت حصيلة الضحايا بسبب التعذيب 234 شخصاً قتلوا على يد أطراف النزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 حتى تشرين الأول من العام ذاته.

تتوزع حصيلة الضحايا الذين قتلوا بسبب التعذيب على يد أطراف النِّزاع الرئيسة الفاعلة في سوريا منذ مطلع عام 2019 على النحو التالي:

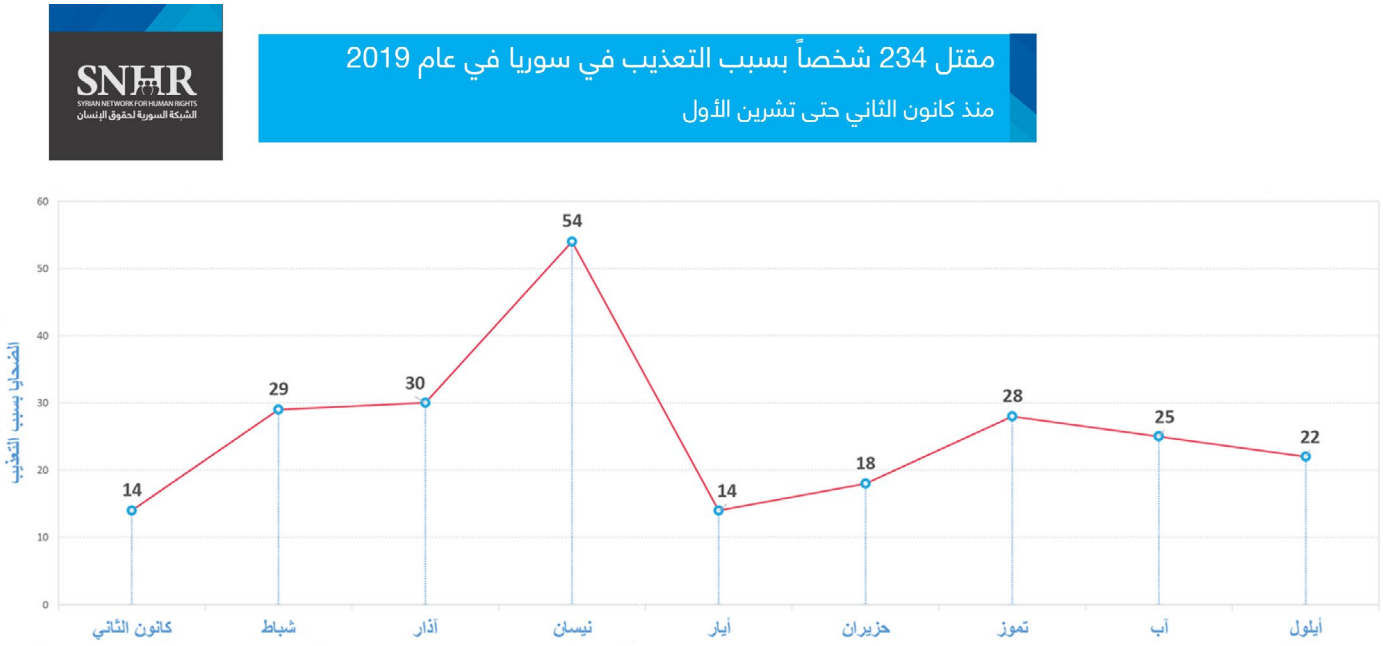

يظهر المخطط البياني السابق أنَّ شهر نيسان شهدَ الحصيلة الأعلى من الضحايا الذيت قضوا بسبب التعذيب في هذا العام، تلاه آذار ثم شباط.

تتوزع حصيلة ضحايا الذين وثقنا في أيلول مقتلهم بسبب التعذيب بحسب الجهات الرئيسة الفاعلة على النحو التالي:

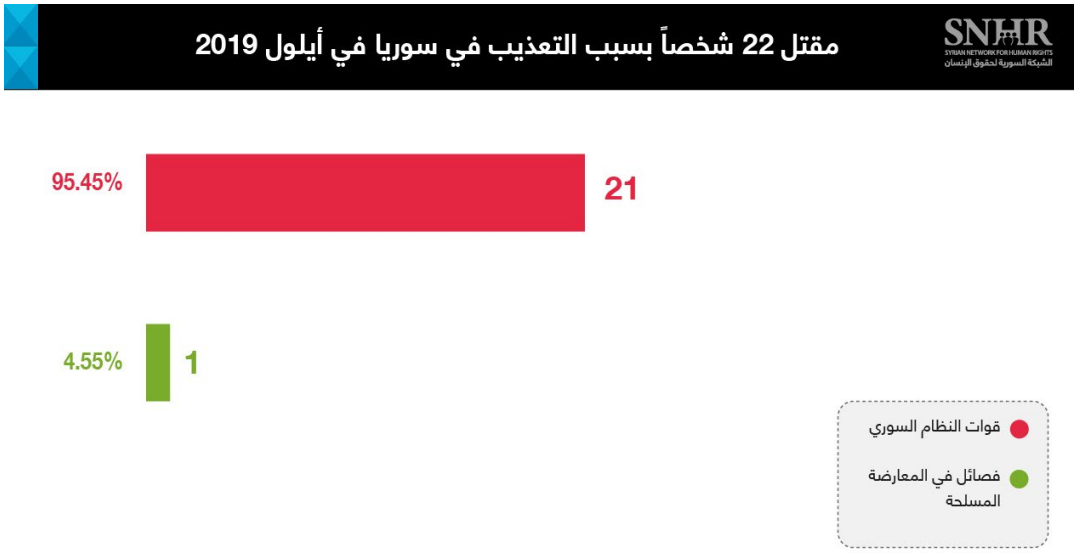

- قوات النظام السوري: 21
- فصائل في المعارضة المسلحة: 1

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

عبد الستار العوض

عبد الستار موسى العوض، كهل، من أبناء مدينة الشيخ مسكين بريف محافظة درعا الشمالي، يبلغ من العمر 61 عاماً، اعتقلته عناصر مخفر مدينة الشيخ مسكين التابع لقوات النظام السوري في عام 2018، وتم تحويله إلى فرع الأمن العسكري بمدينة دمشق، وكان ممن أجروا تسوية لوضعهم الأمني في وقت سابق، حصلنا يوم الإثنين 9/ أيلول/ 2019 على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.

الشقيقان رسلان وساري عبد الكريم أبو صعب، من أبناء قرية برد بريف محافظة السويداء الجنوبي، من مواليد عام 1980، وعام 1986 (حسب الترتيب)، يعملان في الزراعة وتربية المواشي، وكانا عنصرَين سابقَين لدى أحد الفصائل في المعارضة المسلحة بمحافظة درعا، اعتقلتهما قوات النظام السوري في نيسان 2018، بعد تسليم أنفسهما لها لإجراء تسوية أمنية لوضعهما. علِمَ ذووهما يوم الثلاثاء 24/ أيلول/ 2019، أنَّهما مُسجلَيْن في دائرة السجل المدني على أنّهما قد تُوفيا، ونُرجِّح أنّهما قد تُوفيا بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.

باء: حصيلة ضحايا الكوادر الطبية:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في أيلول مقتل واحد من الكوادر الطبية على يد جهات أخرى.

فيصل إسماعيل

فيصل إسماعيل، صيدلاني، متزوج ولديه أطفال، قُتل يوم الأحد 15/ أيلول/ 2019 مع اثنين من أطفاله، جراء انفجار سيارة مفخخة على الطريق العام الواصل من بلدة الراعي إلى مدينة الباب بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي؛ ما تسبب بمجزرة، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير.

تاء: حصيلة ضحايا الكوادر الإعلامية:

لم نتمكن في أيلول 2019 من توثيق أية حالة وفاة لكوادر إعلامية.

ثاء: حصيلة ضحايا كوادر الدفاع المدني:

لم نتمكن في أيلول 2019 من توثيق أية حالة وفاة لكوادر في الدفاع المدني.

رابعاً: حصيلة أبرز المجازر التي سجَّلناها في أيلول:

وثَّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 83 مجزرة منذ مطلع عام 2019، بينها 2 مجزرة في أيلول، ارتكبتهما جهات أخرى.

تسبَّبت المجازر الموثَّقة في هذا الشهر بحسب فريق توثيق الضحايا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مقتل 16 مدنياً، بينهم طفلان اثنان (ذكر واحد، وأنثى واحدة)، وأربع سيدات (أنثى بالغة)، أي أنَّ 38 % من الضحايا هم نساء وأطفال، وهي نسبة مرتفعة جداً، وهذا مؤشر على أن الاستهداف في معظم تلك المجازر كان بحق السكان المدنيين.

نستعرض فيما يلي أبرز الحالات:

الأحد 15/ أيلول/ 2019 انفجرت سيارة مفخخة على الطريق العام الواصل بين بلدة الراعي ومدينة الباب بريف محافظة حلب الشمالي الشرقي؛ ما أدى إلى مقتل 11 مدنياً، بينهم طفلان اثنان (1 ذكر، و1 أنثى)، وسيدتان اثنتان، إضافةً إلى إصابة قرابة عشرة آخرين بجراح، لم نتمكن من تحديد الجهة التي قامت بالتفجير حتى لحظة إعداد التقرير. تخضع المنطقة لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة وقت الحادثة.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

- أشارت الأدلة التي جمعناها إلى أنَّ الهجمات وُجّهت ضدَّ المدنيين وأعيان مدنية، وقد ارتكبت قوات الحلف السوري الروسي جرائم متنوعة من القتل خارج نطاق القانون، إلى الاعتقال والتَّعذيب والإخفاء القسري، كما تسبَّبت هجماتها وعمليات القصف العشوائي في تدمير المنشآت والأبنية، وهناك أسباب معقولة تحمل على الاعتقاد بأنَّه تم ارتكاب جريمة الحرب المتمثلة في الهجوم على المدنيين في كثير من الحالات.

• لم تكتفِ الحكومة السورية بخرق القانون الدولي الإنساني والقانون العرفي، بل طال الخرق قرارات مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القرار رقم 2139، والقرار رقم 2042 المتعلِّق بالإفراج عن المعتقلين، والقرار رقم 2254 وكل ذلك دون أية محاسبة.

• إن عمليات القصف العشوائي غير المتناسب التي نفَّذتها قوات الحلف "قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية" تعتبر خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، وإن جرائم القتل العشوائي ترقى إلى جرائم حرب.

• انتهكت التنظيمات الإسلامية المتشددة القانون الدولي الإنساني، مُتسببة في مقتل العديد من المدنيين.

• خرقت فصائل في المعارضة المسلحة قرار مجلس الأمن رقم 2139 عبر هجمات تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، متسببة في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم بصورة عرضية.

• إنَّ استخدام الأسلحة الناسفة لاستهداف مناطق سكانية مكتظة يُعبِّر عن عقلية إجرامية ونية مُبيَّتة بهدف إيقاع أكبر قدر ممكن من القتلى، وهذا يُخالف بشكل واضح القانون الدولي لحقوق الإنسان، وخرق صارخ لاتفاقية جنيف 4 المواد (27، 31، 32).

• لم نُسجِّل قيام قوات النظام السوري أو الروسي بتوجيه تحذير قبل أية هجمة من الهجمات بحسب اشتراطات القانون الدولي الإنساني، وهذا لم يحصل مطلقاً منذ بداية الحراك الشعبي، ويدلُّ بشكل صارخ على استهتار تام بحياة المدنيين في سوريا.

• إن تلك الهجمات، ولا سيما عمليات القصف، قد تسبَّبت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضَّرر بالأعيان المدنيَّة. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنَّ الضَّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

• إنَّ حجم الانتهاكات وطبيعتها المتكررة، ومستوى القوة المفرطة المستخدمة فيها، والطابع العشوائي للقصف والطبيعة المنسَّقة للهجمات لا يمكن أن يكون ذلك إلا بتوجيهات عليا وهي سياسة دولة.

التَّوصيات:

إلى مجلس الأمن الدولي:

• يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2254، الذي نصَّ بشكل واضح على "توقف فوراً أي هجمات موجهة ضد المدنيين والأهداف المدنية في حد ذاتها."

• يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بمن فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه في ارتكاب جرائم حرب.

• إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.

• يجب على مجلس الأمن إصدار قرار خاص بحظر استخدام الذخائر العنقودية في سوريا على غرار حظر استخدام الأسلحة الكيميائية ويتضمَّن نقاط لكيفية نزع مخلفات تلك الأسلحة الخطيرة.

• على الأعضاء الأربعة دائمي العضوية، الضغط على الحكومة الروسية لوقف دعمها للنظام السوري، الذي يستخدم الأسلحة الكيميائية، وكشفَ تورطها في هذا الصَّدد.

• مطالبة كل وكالات الأمم المتحدة المختصَّة ببذل مزيد من الجهود على صعيد المساعدات الإنسانية الغذائية والطبية في المناطق التي توقَّفت فيها المعارك، وفي مخيمات المشردين داخلياً ومتابعة الدول، التي تعهدت بالتَّبرعات اللازمة.

إلى المجتمع الدولي:

• في ظلِّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التَّحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشَّعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدَّعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسَّعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

• دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في "التحالف الدولي من أجل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)" إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، وقد تمَّ استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان وما جاء بعدها من بيانات لوقف الأعمال العدائية، واتفاقات أستانا، وبالتالي لا بُدَّ بعد تلك المدة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولا يزال مجلس الأمن يُعرقل حماية المدنيين في سوريا.

• تجديد الضَّغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.

• السَّعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

• على المفوضة السَّامية أن تُقدِّم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن الانتهاكات الواردة في هذا التقرير وغيره من التقارير السابقة، باعتبارها نُفِّذت من قبل أطراف النِّزاع.

• تدريب المنظمات السورية على البدء بإزالة الألغام والذخائر العنقودية غير المنفجرة ورفع التَّوعية المحلية لمثل هذا النوع من المخاطر.

• إنشاء منصَّة تجمع عدداً من المنظمات السورية الفاعلة في مجال توثيق الانتهاكات والمساعدة الإنسانية؛ بهدف تبادل الخبرات مع المجتمع السوري.

إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة COI:

- فتح تحقيقات في الحالات الواردة في هذا التَّقرير والتَّقارير السَّابقة، والشبكة السورية لحقوق الإنسان على استعداد للتَّعاون والتزويد بمزيد من الأدلة والتَّفاصيل.

إلى الآلية الدولية المحايدة المستقلة IIIM:

- جمع مزيد من الأدلة حول الجرائم التي تمَّ توثيقها في هذا التقرير.

إلى المبعوث الأممي إلى سوريا:

- إدانة مرتكبي الجرائم والمجازر والمتسببين الأساسيين في تدمير اتفاقات خفض التَّصعيد.
- إعادة تسلسل عملية السلام إلى شكلها الطبيعي بعد محاولات روسيا تشويهها وتقديم اللجنة الدستورية على هيئة الحكم الانتقالي.

إلى النظام السوري:

- التَّوقف عن عمليات القصف العشوائي واستهداف المناطق السكنية والمستشفيات والمدارس والأسواق واستخدام الذخائر المحرمة والبراميل المتفجرة.
- إيقاف عمليات التعذيب التي تسبَّبت في موت آلاف المواطنين السوريين داخل مراكز الاحتجاز.
- الكشف عن مصير قرابة 83 ألف مواطن سوري اعتقلتهم الأجهزة الأمنية وأخفت مصيرهم حتى الآن.
- الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي والقانون العرفي الإنساني.

إلى النظام الروسي:

- فتح تحقيقات في الحوادث الواردة في التَّقرير، وإطلاع المجتمع السوري على نتائجها، ومحاسبة المتورطين.
- تعويض المراكز والمنشآت المتضررة كافة وإعادة بنائها وتجهيزها من جديد، وتعويض أُسر الضحايا والجرحى كافة، الذين قتلهم النظام الروسي الحالي.
- التَّوقف التام عن قصف المشافي والأعيان المشمولة بالرعاية والمناطق المدنيَّة واحترام القانون العرفي الإنساني.
- على النظام الروسي باعتباره طرف ضامن في محادثات أستانا التَّوقف عن إفشال اتفاقات خفض التَّصعيد، والضغط على النظام السوري لوقف الهجمات العشوائية كافة، والسماح غير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.
- التَّوقف عن استخدام الأسلحة الحارقة في المناطق المأهولة بالسكان وتعويض الضحايا وذويهم عن جميع الأضرار البشرية والمادية، التي لحقت بهم من استخدام هذه الأسلحة، وتقديم العلاج لعشرات المصابين المدنيين.

• نشر خرائط تفصيلية بالمواقع، التي شنَّت فيها القوات الروسية هجمات بالذخائر العنقودية، وتزويد الأمم المتحدة وإطلاع المجتمع السوري عليها، وهذا يُيسر عمليات إزالة المخلفات التي لم تنفجر بعد.

• البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 83 ألف مختفٍ لدى النظام السوري.

إلى الحلف (قوات التحالف الدولي، وقوات سوريا الديمقراطية):

• يتوجَّب على دول التَّحالف الدولي أن تعترف بشكل صريح بأنّ بعضَ عمليات القصف خلَّفت قتلى مدنيين أبرياء، وأن تحاول بدلاً عن الإنكار المسارعة في فتح تحقيقات جديَّة، والإسراع في عمليات تعويض الضحايا والمتضررين، والاعتذار منهم.

• يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية الضَّغط عليها لوقف تجاوزاتها كافة في جميع المناطق والبلدات التي تُسيطر عليها.

• يجب على الدول الداعمة لقوات سوريا الديمقراطية تعليق كافة أشكال الدعم إلى أن تلتزم قوات سوريا الديمقراطية بقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وهذه مسؤولية الدول الداعمة، وإنَّ استمرار تزويد قوات سوريا الديمقراطية بالسلاح والدَّعم مع العلم بأنها تقوم بانتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني يعتبر مساهمة في هذه الانتهاكات.

إلى فصائل المعارضة المسلحة:

• ضمان حماية المدنيين في جميع المناطق وضرورة التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية، والامتناع عن أية هجمات عشوائية.

• التَّعهد بالتَّوقف عن أيَّة عمليات اعتقال تعسفي، والتَّحقيق في الحوادث التي خلَّفت انتهاكات للقانون الدولي الإنساني.

• اتخاذ إجراءات عقابية بحق العناصر التي ترتكب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

المنظمات الإنسانية:

وضع خطط تنفيذية عاجلة بهدف تأمين مراكز إيواء كريمة للمشردين داخلياً.

شكر وتقدير

كل الشكر لجميع الأهالي وذوي وأصدقاء الضحايا وشهود العيان والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير.

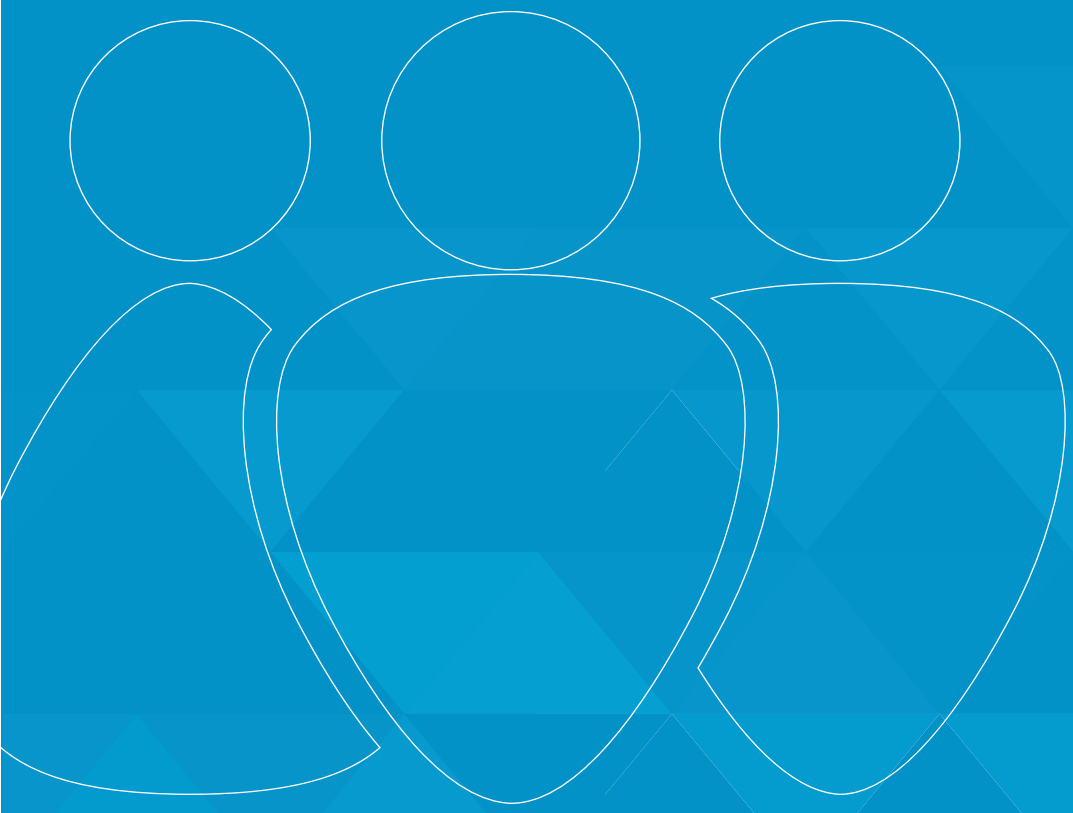

@snhr

Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org